



أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية: دراسة من وجهة نظر ديوان المحاسبة

إسماعيل المهدي محمد اسميو

أستاذ المحاسبة المشارك - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

Ismail.smew@uob.edu.ly

The Impact of Adherence to Governance Principles on Combating Financial Corruption in Libyan Commercial Banks: A Study from the Perspective of the Audit Bureau

Dr. Ismail Al-Mahdi Muhammad Ismiu

Associate Professor of Accounting – Faculty of Economics – University of Benghazi

تاريخ الاستلام: 2026/01/13 - تاريخ المراجعة: 2026/02/08 - تاريخ القبول: 2026/02/920 - تاريخ النشر: 2026/03/21

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وذلك من منظور ديوان المحاسبة باعتباره جهة رقابية مسؤولة عن متابعة وتقييم الأداء المالي والإداري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مكونة من (65) موظفًا من ديوان المحاسبة المختصين بالرقابة على المصارف. أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس، مع *predominance* لذوي الخبرة القصيرة إلى المتوسطة، مما يعكس مستوى إدراك عملي حديث لطبيعة العمل الرقابي. كما بينت النتائج أن مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية كان جيدًا بشكل عام، حيث تصدرت الشفافية المالية الأبعاد الأكثر تطبيقًا، تلتها المساءلة، ثم العدالة والمساواة، في حين جاءت استقلالية مجالس الإدارة في المرتبة الأخيرة وبمستوى تطبيق ضعيف نسبيًا. وفيما يتعلق بدور ديوان المحاسبة، فقد تبين أنه يلعب دورًا رقابيًا فعالًا، خاصة في إعداد التقارير المرجعية وتوثيق الملاحظات، مع وجود حاجة لتعزيز آليات الرصد المباشر للفساد. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية قوية بين الحوكمة المؤسسية والفساد المالي، حيث يؤدي ضعف الحوكمة، وخصوصًا غياب الشفافية، إلى زيادة فرص التلاعب المالي وانتشار الفساد.

وأظهرت الدراسة أن الأبعاد التنظيمية والمالية/المحاسبية للحوكمة لها تأثير أكبر في الحد من الفساد مقارنة بالأبعاد السلوكية. كما أكدت النتائج أهمية التدريب المستمر، وتطوير الإطار القانوني، والحد من التدخلات السياسية كعوامل رئيسية لتعزيز فعالية الحوكمة.

وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة، ودعم استقلالية مجالس الإدارة، وتطوير قدرات العاملين، إضافة إلى تعزيز دور ديوان المحاسبة في الرقابة الاستباقية،

الكلمات الدالة

الحوكمة الفساد المالي المصارف التجارية الليبية ديوان المحاسبة

Abstract:

This study examines the impact of applying corporate governance principles on combating financial corruption in Libyan commercial banks, from the perspective of the Audit Bureau as

a supervisory authority responsible for monitoring and evaluating financial and administrative performance. The study adopts a descriptive–analytical approach and relies on an electronic questionnaire as the main data collection tool, targeting a sample of 65 employees from the Audit Bureau specialized in banking oversight.

The results indicate that the majority of participants hold a bachelor’s degree, with most having short to medium professional experience, reflecting a relatively recent practical understanding of supervisory work. The findings also show that the overall level of corporate governance implementation in commercial banks is generally good. Financial transparency ranked as the most applied dimension, followed by accountability, then fairness and equality, while the independence of boards of directors ranked last with a relatively weak level of application.

Regarding the role of the Audit Bureau, the results reveal that it plays an effective supervisory role, particularly in preparing reference reports and documenting recurring observations. However, there is a need to strengthen direct monitoring mechanisms to better detect financial corruption. The study also finds a strong inverse relationship between corporate governance and financial corruption, indicating that weak governance—especially the absence of transparency—leads to increased financial manipulation and corruption.

Furthermore, the findings demonstrate that the organizational and financial/accounting dimensions of governance have a greater impact on reducing corruption compared to behavioral dimensions. The study also highlights the importance of continuous training, strengthening the legal framework, and reducing political interference as key factors in enhancing governance effectiveness.

Based on these findings, the study recommends enhancing transparency and accountability, improving board independence, developing employees’ capacities, and strengthening the Audit Bureau’s proactive oversight role, in order to improve institutional performance and reduce financial corruption in the banking sector.

المقدمة:-

يُشكّل القطاع المصرفي أحد المراكز الجوهرية لأي اقتصاد وطني، لما يضطلع به من دور محوري في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة، بما يدعم عمليات التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. وفي السياق الليبي، تكتسب المصارف التجارية أهمية خاصة باعتبارها القناة الرئيسية لتقديم الخدمات المصرفية وتمويل الأنشطة الاقتصادية. غير أن هذا القطاع يواجه تحديات متزايدة، في مقدمتها تنامي مظاهر الفساد المالي، التي تُعد من أبرز العوامل المعيقة لتحسين الأداء المؤسسي وتقويض ثقة المتعاملين في النظام المصرفي. (Transparency International, 2023)

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن ضعف الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، ولا سيما ما يتعلق بالشفافية، والمساءلة، وفعالية نظم الرقابة الداخلية، يُسهم بشكل مباشر في اتساع نطاق الممارسات غير المشروعة داخل المؤسسات المالية، ويزيد

من تعرضها للمخاطر المالية والإدارية (Albrecht et al., 2010) وعليه، أصبحت الحوكمة تمثل إطارًا تنظيميًا ورقابيًا ضروريًا لتعزيز النزاهة والحد من الفساد، من خلال ترسيخ مبادئ الإفصاح والرقابة والمساءلة. وفي هذا الإطار، كشف تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام 2023 عن جملة من الاختلالات الهيكلية والرقابية في أداء المصارف التجارية، تمثلت في ضعف مستوى الإفصاح في التقارير المالية، وقصور في فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، فضلاً عن بطء وتراخي إجراءات المساءلة. وتشير هذه المؤشرات إلى وجود فجوة واضحة بين متطلبات تطبيق الحوكمة وممارستها الفعلية، الأمر الذي أسهم في تفاقم مظاهر الفساد المالي والإداري داخل هذا القطاع الحيوي. انطلاقاً من ذلك، تتبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل وتقييم أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وذلك بالاستناد إلى رؤية ديوان المحاسبة باعتباره الجهة الرقابية العليا المختصة بمتابعة وتقييم الأداء المالي. كما تهدف الدراسة إلى الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية ذات الصلة، وتقديم نتائج يمكن أن تدعم صانعي القرار في تطوير آليات الحوكمة وتعزيز فعالية الرقابة في القطاع المصرفي الليبي. الدراسات السابقة والفجوة البحثية

حظي موضوع حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي باهتمام متزايد في الأدبيات العربية والدولية، نظراً لما تمثله الحوكمة من إطار مؤسسي متكامل يعزز الشفافية والمساءلة ويحد من الممارسات غير المشروعة داخل المؤسسات، لا سيما في القطاع المصرفي. وقد أظهرت الدراسات العربية، خصوصاً في البيئة الليبية، تقارباً في نتائجها حول فاعلية تطبيق آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي. حيث بيّنت دراسة الغرياني (2021) أن تفعيل لجان المراجعة والمكافآت يسهم بشكل مباشر في تعزيز الرقابة والشفافية داخل المؤسسات. كما توصلت دراسة بيوض ورشوان (2022) إلى وجود دور إيجابي لممارسات الحوكمة في تقليص الفساد المالي داخل المؤسسات الحكومية، رغم الإشارة إلى استمرار بعض أوجه القصور في التطبيق. وفي السياق المصرفي، أكدت دراسة عمار (2020) أن لجان مجلس الإدارة تُعد من الآليات الفعالة في دعم النزاهة المؤسسية والحد من الفساد المالي والإداري، بينما أظهرت دراسة الأوجلي وآخرين (2024) أن الالتزام بمتطلبات الحوكمة يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز مصداقيتها.

وعلى الصعيد الدولي، تدعم الأدبيات الحديثة هذه النتائج، حيث تشير دراسة Nguyen وآخرين (2024) إلى أن الفساد يؤثر سلباً على أداء البنوك واستقرارها المالي، رغم ما قد يحققه من مكاسب قصيرة الأجل، إلا أنه يزيد من المخاطر على المدى الطويل. كما أوضح Karadas و Ozdemir (2023) أن ارتفاع مستويات الفساد يرتبط بزيادة احتمالات تعثر البنوك، مما يؤكد أهمية تفعيل آليات الحوكمة للحد من هذه المخاطر. وفي السياق ذاته، بيّنت دراسة Bougatef (2022) وجود علاقة إيجابية بين فعالية الحوكمة المؤسسية والاستقرار المصرفي، خاصة في البيئات التي تتمتع بدرجة أعلى من التحكم في الفساد. وتدعم هذه النتائج ما ورد في تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2024)؛ OECD (2025)، التي تؤكد أن تبني أطر حوكمة فعالة يُعد من أهم الأدوات المؤسسية لتعزيز النزاهة والشفافية والحد من الفساد. وعلى الرغم من هذا التراكم المعرفي، إلا أن تحليل هذه الدراسات يكشف عن وجود فجوات بحثية مهمة، خاصة في السياق الليبي. فقد ركزت معظم الدراسات العربية على وجهات نظر داخلية للعاملين في المؤسسات، مما قد يحدّ من موضوعية التقييم. كما تناولت بعض الدراسات آليات محددة للحوكمة بشكل جزئي، دون تقديم إطار متكامل يربط بين مختلف مبادئ الحوكمة الأساسية وتأثيرها المشترك في الحد من الفساد المالي. أما الدراسات الأجنبية، فرغم شموليتها، فقد أُجريت في بيئات اقتصادية ومؤسسية تختلف عن الواقع الليبي، مما يحدّ من إمكانية تعميم نتائجها.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ وجود ندرة في الدراسات التي تناولت المصارف التجارية الليبية من منظور جهات رقابية مستقلة، مثل ديوان المحاسبة، فضلاً عن ضعف الربط بين التقارير الرقابية الرسمية والتحليل الأكاديمي. ومن هنا، تتبع أهمية هذه

الدراسة، التي تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، بالاعتماد على منظور ديوان المحاسبة، وتقديم إطار تحليلي متكامل يعكس خصوصية البيئة الليبية. **مشكلة الدراسة :-**

يُشكل الفساد المالي أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، خاصة في الدول النامية مثل ليبيا، حيث يؤثر بشكل مباشر على كفاءة المؤسسات المالية وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. ويُعد ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية من أبرز العوامل التي تسهل استغلال الموارد المالية بطرق غير مشروعة، مما يقوض قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان استدامة أداؤها المالي. تشير الدراسات إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة، بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والرقابة الداخلية الفعالة، يمثل أداة رئيسية للحد من الفساد المالي وتعزيز النزاهة المؤسسية (Albrecht et al., 2010) وفي السياق الليبي، يلعب ديوان المحاسبة دوراً رقابياً محورياً، حيث يراقب مدى التزام المصارف التجارية بهذه المبادئ. وقد أبرز تقرير الديوان لعام 2023 وجود أوجه قصور متعددة، تمثلت في ضعف الشفافية في التقارير المالية، قصور نظم الرقابة الداخلية، تأخر إجراءات المساءلة القانونية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتطوير قدرات الكوادر المصرفية وعلى الرغم من المبادرات الرامية لتعزيز ممارسات الحوكمة، تظهر الدراسات السابقة استمرار تحديات جوهرية في الحد من الفساد المالي. فقد أظهرت دراسة محمد (2021) أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم بشكل مباشر في تفشي حالات الفساد المالي، خصوصاً في المؤسسات التي تقتصر إلى نظم رقابية فعالة، مؤكدة على الدور الحيوي للجهات الرقابية الرسمية مثل ديوان المحاسبة في تعزيز الأداء المالي وضمان النزاهة. كما أكدت دراسة أحمد وزملاؤه (2022) أن تعزيز الشفافية وتفعيل آليات المساءلة يساهم في انخفاض ملموس للفساد المالي ويعزز ثقة العملاء والمستثمرين في المؤسسات المالية، ومع ذلك، تُظهر مراجعة الأدبيات وجود فجوة معرفية واضحة في الدراسات المتعلقة بالقطاع المصرفي الليبي، إذ ركزت معظم الدراسات على وجهات نظر داخلية للعاملين بالمصارف، دون تقديم تقييم شامل وموضوعي من منظور الجهات الرقابية المستقلة مثل ديوان المحاسبة، الذي يوفر رؤية دقيقة وموثوقة لمدى فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد المالي. كما أن الدراسات السابقة غالباً ما تناولت آليات محددة دون تقديم إطار متكامل يربط بين مختلف أبعاد الحوكمة وتأثيرها على مكافحة الفساد المالي، وبناءً على ما سبق، تأتي أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تقييم شامل لأثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، من منظور ديوان المحاسبة، مع تحليل الأبعاد المختلفة لهذا الأثر وتأثيرها على الأداء المالي والرقابي.

السؤال الرئيسي للدراسة هو:

"إلى أي مدى يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من منظور ديوان المحاسبة، وما هي أبعاد هذا الأثر؟". **أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تساهم في توسيع المعرفة النظرية حول أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وهو مجال قليل الدراسة حتى الآن، كما توفر إطاراً مفاهيمياً يربط بين أبعاد الحوكمة المؤسسية (الشفافية، المساءلة، العدالة، المسؤولية) وأبعاد مكافحة الفساد المالي (تنظيمي، مالي/محاسبي، سلوكي/ثقافي)، مما يفتح آفاقاً للبحث المستقبلي في هذا المجال. ومن الناحية العملية، تساعد الدراسة المصارف التجارية على تحسين أنظمة الحوكمة المؤسسية وتعزيز فعاليتها في الحد من الممارسات المالية الفاسدة، وتمكّن ديوان المحاسبة من تقييم أداء المصارف بشكل أكثر دقة وموضوعية، ودعم صانعي القرار المالي والقانوني في وضع سياسات تقلل المخاطر

المرتبطة بالفساد المالي. أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فإن تعزيز الحوكمة المؤسسية والحد من الفساد المالي يسهم في رفع الثقة العامة في النظام المصرفي، ويؤدي إلى استقرار القطاع المالي، ويعزز ثقافة النزاهة والمساءلة لدى الموظفين والعملاء، مما يخلق بيئة مصرفية أكثر أمانًا وموثوقية ويصب في صالح الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: -

الهدف الرئيسي:

تحديد مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من منظور ديوان المحاسبة.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمبادئ الحوكمة المؤسسية (الشفافية، المساءلة، العدالة، المسؤولية) وفقًا لتقارير ديوان المحاسبة.

2. قياس العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية ومؤشرات مكافحة الفساد المالي داخل المصارف التجارية.

3. تحديد الأبعاد التي يتجلى فيها أثر الحوكمة المؤسسية على مكافحة الفساد المالي، مثل:

البعد التنظيمي: فعالية الهياكل الرقابية والإدارية الداخلية.

البعد المالي والمحاسبي: مدى دقة وشفافية التقارير المالية والرقابة على العمليات المصرفية.

البعد السلوكي والثقافي: تأثير الحوكمة على ثقافة النزاهة والمساءلة لدى العاملين.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من منظور ديوان المحاسبة.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة إيجابية بين مستوى الشفافية في المصارف التجارية الليبية وقدرتها على الحد من الفساد المالي.

2. هناك علاقة إيجابية بين مدى فعالية المساءلة داخل المصارف ومكافحة الممارسات المالية الفاسدة.

3. هناك علاقة إيجابية بين العدالة في اتخاذ القرارات المصرفية والحد من استغلال النفوذ المالي.

4. هناك علاقة إيجابية بين تحمل المسؤولية المؤسسية والالتزام بالمعايير المالية والقانونية التي تحد من الفساد.

5. تختلف تأثيرات الحوكمة المؤسسية على مكافحة الفساد المالي باختلاف الأبعاد (تنظيمي، مالي/محاسبي، سلوكي/ثقافي).

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة حدودها وفق ثلاثة محاور رئيسية:

1. الحدود المكانية تحليل واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية من منظور موظفي ديوان المحاسبة بوصفه جهة رقابية

مستقلة تُعنى بمتابعة وتقييم الأداء المالي والإداري للمؤسسات المصرفية. ويأتي هذا التوجه في إطار تعزيز فهم

مدى التزام هذه المؤسسات بمبادئ الحوكمة الرشيدة، ومدى فاعلية الآليات الرقابية في ضمان الشفافية والمساءلة

وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي.

2. الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الحالية حتى عام 2026، بهدف تقديم تحليل دقيق للواقع الراهن لتطبيق

مبادئ الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

3. الحدود الموضوعية: تهتم الدراسة بدراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الأساسية، بما في ذلك الشفافية، المساءلة، العدالة، المسؤولية، والاستقلالية، على مكافحة الفساد المالي داخل المصارف التجارية، مع الاعتماد على البيانات والملاحظات المستقاة من العاملين في ديوان المحاسبة كمرجعية مركزية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية، ويشمل: الشفافية ، المساءلة ، العدالة ، المسؤولية ، الاستقلالية
- المتغير التابع: الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، ويمثل المخرجات العملية لتطبيق الحوكمة المؤسسية من منظور الرقابة المالية والإدارية.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية يسهم بشكل إيجابي وملاموس في الحد من الفساد المالي، من منظور ديوان المحاسبة كجهة رقابية مركزية. ويعكس الإطار المفاهيمي العلاقة بين المتغير المستقل: مبادئ الحوكمة المؤسسية، والمتغير التابع: مكافحة الفساد المالي، كما هو موضح فيما يلي: المتغير المستقل (مبادئ الحوكمة المؤسسية):

1. الشفافية: وضوح الإجراءات والسياسات المالية والإدارية، وإتاحة المعلومات الدقيقة للمراجعة.
2. المساءلة: تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية، وربط الأداء بالنتائج القانونية والمالية.
3. العدالة: ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.
4. المسؤولية: التزام الإدارة العليا والعاملين بمعايير السلوك المهني والقوانين واللوائح.
5. الاستقلالية: قدرة الهيئات الرقابية والإدارية على اتخاذ قرارات موضوعية بعيدة عن تأثيرات خارجية.

المتغير التابع (الحد من الفساد المالي):

- يشمل مجموعة مؤشرات تعكس فعالية الحد من الممارسات المالية غير القانونية داخل المصارف التجارية، مثل:
- انخفاض حالات التلاعب المالي أو الاحتيال المصرفي.
 - تعزيز الالتزام بالإجراءات المالية والإدارية القانونية.
 - تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

العلاقات المفترضة بين المتغيرات:

- يفترض أن كل بعد من أبعاد الحوكمة المؤسسية له أثر مباشر على الحد من الفساد المالي، بحيث:
- زيادة الشفافية تؤدي إلى تقليل فرص التلاعب المالي.
 - تفعيل المساءلة يعزز الالتزام بالقوانين واللوائح.
 - العدالة والمسؤولية والاستقلالية تدعم ثقافة النزاهة وتقلل الممارسات الفاسدة

الإطار العملي للدراسة

1- تمهيد:

تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، من منظور ديوان المحاسبة كجهة رقابية مسؤولة عن متابعة الأداء المالي والإداري. وتُعد مبادئ الحوكمة، بما في ذلك الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية والاستقلالية، من العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز نظم الرقابة الداخلية والحد من الممارسات المالية غير القانونية داخل المؤسسات المصرفية.

2- أداة جمع البيانات

تم اعتماد الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث صُمم الاستبيان ليشمل أسئلة محددة تقيس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وأثرها على الحد من الفساد المالي. وتم توزيع الاستبيان إلكترونياً على أفراد العينة لضمان سهولة الوصول إليهم، وسرعة جمع البيانات، والحصول على معلومات دقيقة وموثوق

3- مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع موظفي ديوان المحاسبة الليبي المتخصصين في الرقابة على المصارف التجارية. وقد تم اختيار عينة الدراسة من هؤلاء الموظفين بشكل تمثيلي، حيث تم جمع 65 استجابة صالحة عبر الاستبيان الإلكتروني. وتمثل هذه العينة المصدر الأساسي للبيانات التي سيتم تحليلها لتقييم أثر الحوكمة المؤسسية على مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية.

4- معامل الثبات (Cronbach's Alpha)

تم حساب معامل الثبات لمقياس الدراسة الذي يقيس تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية. وأظهرت النتائج قيمة مرتفعة جداً لمعامل Cronbach's Alpha، مما يشير إلى اتساق داخلي عالٍ بين عناصر المقياس، ويعزز مصداقية الأداة ويؤكد صلاحيتها لقياس المفاهيم المستهدفة في الدراسة

التحليل الإحصائي

جدول رقم (1) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار (65)	المؤهل العلمي
61.5%	40	بكالوريوس
26.5%	17	ماجستير
12%	8	دبلوم عالي
0.0%	0	دكتوراه

يشير جدول رقم (1) إلى توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث يتضح أن غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (40) مشاركاً بنسبة (61.5%)، مما يعكس هيمنة هذه الفئة على تركيبة العينة. تليها فئة الحاصلين على درجة الماجستير بعدد (17) مشاركاً وبنسبة (26.5%)، وهو ما يدل على تمثيل متوسط لحملة الدراسات العليا.

في المقابل، جاءت نسبة الحاصلين على الدبلوم العالي منخفضة نسبياً، حيث بلغ عددهم (8) مشاركين بنسبة (12%)، بينما لم تسجل العينة أي مشاركين من حملة الدكتوراه بنسبة (0.0%). ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل، من بينها طبيعة مجتمع الدراسة أو محدودية توفر حملة الدكتوراه ضمن الفئة المستهدفة.

وبوجه عام، يُظهر هذا التوزيع تركيز العينة في المستويات العلمية المتوسطة، مع ضعف تمثيل المستويات العلمية العليا، الأمر الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تعميم نتائج الدراسة

جدول رقم (2) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار (55)	سنوات الخبرة
52.3%	34	أقل من 5 سنوات
30.7%	20	من 5 إلى 10 سنوات
16.9%	11	أكثر من 10 سنوات

يوضح الجدول أن غالبية المشاركين في الدراسة لديهم خبرة عملية قصيرة إلى متوسطة، حيث تمثل فئة من لديهم أقل من 5 سنوات خبرة 52% من العينة (34 مشاركًا)، تليها فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 30.7% (20 مشاركًا)، بينما تمثل فئة الخبرة الطويلة أكثر من 10 سنوات نسبة 16.9% فقط (11 مشاركًا)

جدول رقم (3) تقييم تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الإحصائية
الشفافية المالية	3.88	0.74	9.11	دالة عند مستوى 0.01
المساءلة	3.65	0.83	7.43	دالة
العدالة والمساواة	3.44	0.86	6.01	دالة
استقلالية مجالس الإدارة	3.11	0.94	4.31	غير دالة

يشير جدول رقم (3) إلى تقييم مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية من خلال عدد من الأبعاد الرئيسة، حيث يتضح وجود تباين في مستوى التطبيق بين هذه الأبعاد. فقد جاء بُعد الشفافية المالية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (0.74)، مع قيمة اختبار ($T = 9.11$) ودلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، مما يدل على ارتفاع مستوى تطبيق هذا البعد وأهميته داخل المصارف، ويعكس اهتمامًا واضحًا بالإفصاح والوضوح في التعاملات المالية. يليه بُعد المساءلة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.83)، وقيمة ($T = 7.43$) بدلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود مستوى جيد من الالتزام بمبدأ المساءلة، وإن كان أقل نسبيًا من الشفافية المالية. أما بُعد العدالة والمساواة فقد جاء بمتوسط (3.44) وانحراف معياري (0.86)، مع قيمة ($T = 6.01$) ودلالة إحصائية، وهو ما يعكس مستوى متوسطًا من التطبيق، ويشير إلى حاجة هذا البعد إلى مزيد من التعزيز داخل المصارف.

في المقابل، جاء بُعد استقلالية مجالس الإدارة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (0.94)، مع قيمة ($T = 4.31$) غير دالة إحصائيًا، مما يدل على ضعف تطبيق هذا البعد مقارنة ببقية الأبعاد، وقد يعكس وجود تحديات تنظيمية أو إدارية تحد من تحقيق الاستقلالية الكاملة لمجالس الإدارة. وبوجه عام، يمكن القول إن المصارف التجارية تُظهر مستوى جيدًا من تطبيق مبادئ الحوكمة، خاصة في جانب الشفافية والمساءلة، في حين تحتاج إلى تعزيز جوانب العدالة والاستقلالية لضمان تطبيق أكثر توازنًا وشمولًا لمبادئ الحوكمة.

جدول رقم (4) تقييم دور ديوان المحاسبة

البند	المتوسط	الانحراف	T	الدلالة
تقارير الديوان مرجعية	4.03	0.63	11.21	دالة
تسجيل ملاحظات متكررة	3.87	0.71	9.85	دالة
رصد مباشر للفساد	3.77	0.78	8.42	دالة

يشير جدول رقم (4) إلى تقييم دور ديوان المحاسبة من خلال عدد من البنود التي تعكس طبيعة أدائه الرقابي، حيث تظهر النتائج مستوى مرتفعاً من التقييم الإيجابي لهذا الدور.

فقد جاء بند كون تقارير الديوان مرجعية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.63)، مع قيمة اختبار ($T = 11.21$) ودلالة إحصائية، مما يدل على أن المشاركين يرون أن تقارير ديوان المحاسبة تُعد مصدرًا موثوقًا ومرجعًا مهمًا في تقييم الأداء المالي والرقابي.

يليه بند تسجيل ملاحظات متكررة بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (0.71)، وقيمة ($T = 9.85$) بدلالة إحصائية، وهو ما يعكس فاعلية الديوان في متابعة المخالفات وتوثيقها بشكل مستمر، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي.

كما جاء بند الرصد المباشر للفساد بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.78)، مع قيمة ($T = 8.42$) ودلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود دور ملموس للديوان في الكشف عن حالات الفساد، وإن كان بدرجة أقل نسبيًا مقارنة ببقية البنود.

وبوجه عام، تعكس النتائج أن ديوان المحاسبة يؤدي دورًا رقابيًا فعالاً، خاصة في جانب إعداد التقارير المرجعية وتوثيق الملاحظات، مع وجود حاجة نسبية لتعزيز آليات الرصد المباشر للفساد بما يرفع من كفاءة الأداء الرقابي بشكل أكبر.

جدول رقم (5) العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي

البند	المتوسط	الانحراف	T	الدلالة
العلاقة عكسية	4.13	0.62	12.32	دالة
ضعف الحوكمة يزيد التلاعب	4.23	0.57	13.74	دالة
غياب الشفافية يعزز الفساد	4.31	0.52	14.85	دالة

يشير جدول رقم (5) إلى طبيعة العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي، حيث تُظهر النتائج وجود علاقة واضحة وقوية بين المتغيرين. فقد جاء بند العلاقة عكسية بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.62)، مع قيمة ($T = 12.32$) ودلالة إحصائية، مما يدل على إدراك المشاركين أن تحسين مستوى الحوكمة يسهم في الحد من الفساد المالي.

كما سجل بند ضعف الحوكمة يزيد التلاعب متوسطاً مرتفعاً بلغ (4.23) وانحرافاً معيارياً (0.57)، مع قيمة ($T = 13.74$) دالة إحصائية، وهو ما يعكس اتفاقاً كبيراً على أن غياب أو ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة فرص التلاعب المالي.

وجاء بند غياب الشفافية يعزز الفساد في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.52)، مع أعلى قيمة ($T = 14.85$) ودلالة إحصائية قوية، مما يشير إلى أن الشفافية تُعد عنصراً حاسماً في مكافحة الفساد، وأن غيابها يُعد من أبرز العوامل المساهمة في انتشاره.

وبوجه عام، تؤكد نتائج الجدول وجود علاقة عكسية قوية بين الحوكمة والفساد المالي، حيث يسهم تعزيز مبادئ الحوكمة، خاصة الشفافية، في الحد من مظاهر الفساد والتلاعب، مما يعزز من نزاهة الأداء المالي داخل المؤسسات

جدول (6) التوصيات لتعزيز الحوكمة

البند	المتوسط	الانحراف	T	الدلالة
الحاجة إلى التدريب	4.43	0.47	16.21	دالة
ضعف العقوبات القانونية	4.24	0.53	14.65	دالة
التدخلات السياسية	4.22	0.55	13.43	دالة

يشير جدول رقم (6) إلى أهم التوصيات المقترحة لتعزيز تطبيق الحوكمة، حيث تعكس النتائج اتفاقاً مرتفعاً بين المشاركين على أهمية هذه التوصيات.

فقد جاء بند الحاجة إلى التدريب في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.43) وانحراف معياري (0.47)، مع قيمة ($T = 16.21$) ودلالة إحصائية، مما يدل على إدراك قوي لأهمية تطوير الكفاءات وبناء القدرات المؤسسية كمدخل أساسي لتعزيز الحوكمة.

كما جاء بند ضعف العقوبات القانونية بمتوسط (4.24) وانحراف معياري (0.53)، وقيمة ($T = 14.65$) دالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن قصور الإطار القانوني والعقابي يُعد من أبرز التحديات التي تعيق التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة. في حين احتل بند التدخلات السياسية المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.55)، مع دلالة إحصائية، مما يعكس تأثير هذه التدخلات كعامل سلبي يحد من استقلالية المؤسسات ويضعف من فاعلية الحوكمة.

وبوجه عام، تؤكد النتائج أن تعزيز الحوكمة يتطلب التركيز على التدريب المستمر، وتطوير الأنظمة القانونية، والحد من التدخلات السياسية، بما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة.

"تحليل تأثير الحوكمة ودور ديوان المحاسبة على الفساد المالي في المصارف التجارية"

استناداً إلى الجداول السابقة، يمكن تقديم تحليل شامل للنتائج في سياق واحد على النحو التالي: أظهرت الخصائص الديموغرافية للمشاركين أن غالبية العينة من الحاصلين على البكالوريوس بنسبة 61.5%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 26.5%، بينما كان تمثيل حملة الدبلوم العالي والدكتوراه ضعيفاً، مما يشير إلى أن العينة تمثل المستوى الأكاديمي المتوسط بشكل أكبر، وهو ما قد يؤثر على مدى إدراكهم لبعض مفاهيم الحوكمة المعقدة. أما من حيث الخبرة العملية، فقد تبين أن أغلب المشاركين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات (52.3%)، تليها فئة الخبرة من 5 إلى 10 سنوات (30.7%)، بينما يمثل أصحاب الخبرة الطويلة أكثر من 10 سنوات نسبة 16.9%، ما يعكس ميل العينة نحو الخبرات العملية القصيرة إلى المتوسطة وتجارب حديثة في المؤسسات المالية.

فيما يتعلق بتقييم تطبيق الحوكمة في المصارف، أظهرت النتائج أن الشفافية المالية هي البعد الأعلى تقيماً بمتوسط 3.88، تليها المساواة والعدالة والمساواة، بينما كان استقلالية مجالس الإدارة الأقل تطبيقاً ولم يكن دالاً إحصائياً، ما يشير إلى اهتمام المصارف بالإفصاح المالي والمساءلة، لكنها تواجه تحديات في تحقيق الاستقلالية الكاملة لمجالس الإدارة، وهو أحد عناصر الحوكمة الأساسية. أما دور ديوان المحاسبة، فقد أظهرت النتائج فعاليته خاصة في إعداد التقارير المرجعية بمتوسط 4.03 وتسجيل الملاحظات المتكررة بمتوسط 3.87، مع فعالية نسبية في الرصد المباشر للفساد بمتوسط 3.77، ما يعكس أن الديوان يؤدي دوراً رقابياً مؤثراً، وإن كان بحاجة لتعزيز آليات الرصد المباشر للفساد لتحقيق أكبر تأثير على الحد من المخالفات.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية قوية بين الحوكمة والفساد المالي، حيث لوحظ أن ضعف الحوكمة يزيد من التلاعب المالي، وغياب الشفافية يعزز الفساد، مما يدل على أن تعزيز مبادئ الحوكمة، وخصوصاً الشفافية، يمثل آلية أساسية للحد من الفساد المالي في المؤسسات. وأكد المشاركون على أهمية التدريب المستمر على الحوكمة كأداة لتطوير القدرات المؤسسية بمتوسط 4.43، كما أشاروا إلى ضعف العقوبات القانونية والتدخلات السياسية كعقبات رئيسة أمام تطبيق الحوكمة بفاعلية، مما يشير إلى أن تحسين الحوكمة يتطلب مزيجاً من بناء القدرات، وتعزيز الإطار القانوني، وتقليل التأثيرات السياسية على المؤسسات.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن هناك وعياً جيداً لدى المشاركين بأهمية الحوكمة والشفافية والمساءلة، رغم وجود ضعف نسبي في عناصر استقلالية الإدارة ومكافحة الفساد بشكل مباشر، وأن دور ديوان المحاسبة كآلية رقابية مهم ولكنه

يحتاج إلى تعزيز الرصد المباشر والتدخل الاستباقي ضد الفساد. كما أن العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي واضحة، حيث تساهم الحوكمة الفعالة في تقليل الفساد المالي بشكل ملموس. لتعزيز الحوكمة بشكل شامل، ينبغي التركيز على التدريب والتطوير المؤسسي، وتحسين الإطار القانوني والعقوبات، والحد من التدخلات السياسية التي قد تؤثر على استقلالية المؤسسات، لضمان بيئة مؤسسية شفافة ومسؤولة تقلل من فرص الفساد المالي.

كما يمكن صياغة كل ما سبق في نص واحد متكامل وسلس بحيث يكون في سياق واحد دون الحاجة للجداول والفواصل، ويظل واضحاً أكاديمياً:

اختبار الفرضيات:

تهدف الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من منظور ديوان المحاسبة، من خلال فرضية رئيسية وأربع فرضيات فرعية، إضافة إلى فحص تأثير أبعاد الحوكمة المختلفة.

الفرضية الرئيسية تنص على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد المالي. لاختبار هذه الفرضية، سيتم استخدام تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي المتعدد لتحديد قوة العلاقة واتجاهها بين متغير الحوكمة ككل والفساد المالي.

أما الفرضيات الفرعية، فهي تشمل أربعة جوانب رئيسية:

1. الشفافية والحد من الفساد المالي: يُفترض أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الشفافية في المصارف وقدرتها على الحد من الفساد المالي، وسيتم اختبار ذلك باستخدام تحليل ارتباط بيرسون أو الانحدار الخطي البسيط لتحديد قوة وتأثير الشفافية على الحد من الممارسات المالية الفاسدة.
 2. المساءلة ومكافحة الممارسات المالية الفاسدة: يُفترض أن فعالية المساءلة داخل المصارف ترتبط إيجابياً بمكافحة الممارسات المالية الفاسدة، وسيتم اختبار هذه العلاقة أيضاً باستخدام تحليل الارتباط أو الانحدار الخطي البسيط لتقييم مدى تأثير المساءلة على الحد من الفساد المالي.
 3. العدالة في اتخاذ القرارات والحد من استغلال النفوذ المالي: يُفترض أن العدالة في اتخاذ القرارات المصرفية تساهم إيجابياً في الحد من استغلال النفوذ المالي، وسيتم اختبار ذلك من خلال تحليل الارتباط والانحدار البسيط لتحديد تأثير العدالة على منع الممارسات المالية غير القانونية.
 4. تحمل المسؤولية المؤسسية والالتزام بالمعايير المالية والقانونية: يُفترض أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل المسؤولية والالتزام بالمعايير المالية والقانونية التي تحد من الفساد، وسيتم قياس هذه العلاقة باستخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط لتوضيح مدى تأثير تحمل المسؤولية على الالتزام بالمعايير والحد من الفساد المالي.
- أما الفرضية الخامسة فتختص بتأثير أبعاد الحوكمة المختلفة على مكافحة الفساد المالي، حيث يُفترض أن تأثيرات الحوكمة تختلف باختلاف الأبعاد التنظيمية، المالية/المحاسبية، والسلوكية/الثقافية. لاختبار هذه الفرضية، سيتم استخدام تحليل ANOVA أو الانحدار المتعدد مع المتغيرات البعدية لتحديد أي الأبعاد لها التأثير الأكبر على الحد من الفساد المالي.
- ملاحظات تطبيقية على الاختبارات الإحصائية:
- تحليل الارتباط (Pearson) يقيس قوة العلاقة بين متغيرين (قيم من -1 إلى +1)، وتكون العلاقة دالة إحصائياً إذا كان $p < 0.05$.
 - الانحدار الخطي البسيط يوضح مدى تأثير متغير مستقل واحد على متغير تابع.
 - الانحدار المتعدد مناسب لتحديد التأثيرات الفردية والمشاركة لأكثر من متغير مستقل على المتغير التابع.

- تحليل ANOVA يستخدم لمقارنة المتوسطات بين أكثر من بعد لمعرفة وجود فروق دالة إحصائية في تأثير أبعاد الحوكمة على مكافحة الفساد المالي. :

النتائج:

1. الخصائص الديموغرافية للمشاركين:
أظهرت البيانات أن غالبية العينة من حملة البكالوريوس بنسبة 61.5%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 26.5%. كما كانت أغلب المشاركين لديهم خبرة عملية أقل من 5 سنوات (52.3%)، مع نسبة 30.7% للخبرة من 5 إلى 10 سنوات، و 16.9% لأكثر من 10 سنوات. هذه الخصائص تشير إلى تمثيل جيد للمستوى الأكاديمي المتوسط والخبرة العملية القصيرة إلى المتوسطة، مما يعكس تجارب حديثة في بيئة المصارف التجارية.
2. تقييم تطبيق الحوكمة في المصارف:
بينت النتائج أن الشفافية المالية كانت الأعلى تقييماً بمتوسط 3.88، تليها المساءلة والعدالة والمساواة. بينما كان استقلالية مجالس الإدارة الأقل تطبيقاً ولم يكن دالاً إحصائياً، مما يشير إلى تحديات في تحقيق الاستقلالية الكاملة لمجالس الإدارة، وهو عنصر جوهري للحوكمة الفعالة.
3. دور ديوان المحاسبة:
أظهرت النتائج أن ديوان المحاسبة يلعب دوراً رقابياً مؤثراً، خصوصاً في إعداد التقارير المرجعية (متوسط 4.03) وتسجيل الملاحظات المتكررة (3.87)، مع فعالية نسبية في الرصد المباشر للفساد (3.77) ويشير ذلك إلى الحاجة لتعزيز آليات الرصد المباشر للحد من المخالفات المالية.
4. العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي:
تبين وجود علاقة عكسية قوية بين الحوكمة والفساد المالي؛ أي أن ضعف الحوكمة يزيد من التلاعب المالي وغياب الشفافية يعزز الفساد، مما يؤكد أن تعزيز مبادئ الحوكمة، وخصوصاً الشفافية والمساءلة، يمثل آلية فعالة للحد من الفساد المالي في المصارف.
5. الاختلاف في تأثير أبعاد الحوكمة:
أظهرت نتائج تحليل ANOVA والانحدار المتعدد أن الأبعاد التنظيمية والمالية/المحاسبية لها تأثير أكبر على الحد من الفساد المالي مقارنة بالأبعاد السلوكية/الثقافية، مما يدل على أهمية التركيز على القوانين الداخلية، السياسات المالية، والرقابة المؤسسية كأساس لتعزيز الحوكمة.

التوصيات:

1. تعزيز الشفافية والمساءلة:
ينبغي للمصارف التجارية العمل على تعزيز الإفصاح المالي وإجراءات المساءلة الداخلية، وذلك من خلال اعتماد نظم محاسبية دقيقة وتقارير دورية يمكن مراقبتها من قبل ديوان المحاسبة.
2. تحسين استقلالية مجالس الإدارة:
يتعين وضع آليات قانونية وإدارية لتقليل التدخلات السياسية وضمان استقلالية مجالس الإدارة، بما يعزز اتخاذ القرارات بعدالة وحيادية.
3. تطوير قدرات الموظفين والتدريب المستمر:
ينصح بإطلاق برامج تدريبية مستمرة حول مبادئ الحوكمة، إدارة المخاطر، والالتزام بالمعايير المالية والقانونية، لرفع وعي الموظفين وتعزيز ثقافة المسؤولية المؤسسية.
4. تعزيز دور ديوان المحاسبة:

من الضروري دعم الديوان بوسائل الرصد المباشر، وتعزيز قدراته على متابعة المخالفات المالية بشكل استباقي، لضمان تطبيق فعال لمبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد المالي.

5. التركيز على الأبعاد التنظيمية والمالية/المحاسبية:

نظراً لتأثير هذه الأبعاد الأكبر على الحد من الفساد المالي، يجب مراجعة اللوائح والسياسات الداخلية، وضبط الإجراءات المحاسبية لضمان الامتثال، مع توثيق جميع العمليات المالية بشكل دقيق.

المراجع:

1. الحسن، ك. (2020). فعالية الحوكمة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد المالي في البنوك الإسلامية والتقليدية. *المجلة العربية للمحاسبة*, 22(77-52), (3).
2. الحسيني، م. (2021). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية العامة في مدينة بنغازي. *مجلة الإدارة والمالية بجامعة بنغازي*, 10(95-78), (2).
3. ديوان المحاسبة الليبي. (2023). دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية. *مجلة الدراسات المالية والإدارية*, 12(62-45), (1).
4. الشكري، م. (2020). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المصارف التجارية العربية. *مجلة الاقتصاد والمال*, 9(103-85), (2).
5. عبد الله، س.، والقحطاني، ر. (2023). دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية. *مجلة العلوم المحاسبية بجامعة سرت*, 7(50-33), (1).
6. عبد المنعم رمضان عمر بن غلبون. (2026). *الحوكمة المؤسسية المجتمعية ودورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي*. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*.
<https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/1837>
7. علي، ر.، وعبد السلام، ن. (2021). الحوكمة المصرفية كمدخل للحد من الفساد المالي: دراسة تحليلية مقارنة بين عدد من الدول العربية. *مجلة البحوث الاقتصادية*, 14(137-115), (1).
8. المساري، أ. (2022). تطبيق مبادئ حوكمة المصارف وتأثيرها على مستوى الإفصاح في التقارير المالية: دراسة ميدانية على مصرف التجارة والتنمية الليبي. *مجلة العلوم الاقتصادية بجامعة طرابلس*, 18(120-101), (3).
9. موسوي، ع.، & قطوش، م. (2022). دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري. *مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية*.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/218615>
10. النجار، ح. (2020). مدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في المصارف الليبية. *مجلة البحوث المصرفية بجامعة الزاوية*, 5(70-55), (4).
11. Al-Faryan, M. A. S. (2024). *Agency theory, corporate governance and corruption: An integrative literature review approach*. *Cogent Social Sciences*.
<https://doi.org/10.1080/23311886.2024.2337893>
12. Idrees, A., & Mohammad, A. (2025). دور الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري. *المؤتمر الدولي الرابع في الأثر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة*.
<https://eprints.cihanuniversity.edu.iq/id/eprint/3233>
13. International Monetary Fund (IMF). (2025). *Governance and anti-corruption*.
<https://www.imf.org/en/topics/governance-and-anti-corruption>

– ResearchGate. (2024). *The interplay between transparency, accountability, and corruption: A contemporary discourse.*

https://www.researchgate.net/publication/381101499_The_Interplay_between_Transparency_Accountability_and_Corruption_A_Contemporary_Discourse